

Distr.: General
4 April 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

البند ١١٣ (د) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية
وانتخابات أخرى: انتخاب أربعة عشر عضوا
في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بقرار حكومة البرازيل تقديم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق
الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، في الانتخابات التي ستجري خلال الدورة الحادية والسبعين
للجمعية العامة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

وتتطلع حكومة البرازيل إلى المساهمة في عمل مجلس حقوق الإنسان بطريقة بناءة
ومبتكرة ومواصلة تعزيز المجلس، والتعاون مع أعضائه ومع جميع الدول الأعضاء على تعزيز
الوفاء بالولاية الهامة الموكلة إليه.

وعملا بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، يشرفني أن أرفق بهذا الكتاب بياناً
بالتعهدات والالتزامات الطوعية التي تقدمها حكومة البرازيل لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
على الصعيدين الوطني والدولي (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً أن تفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق
الجمعية العامة.

(توقيع) أنطونيو دي آغيار باتريوتا
السفير
الممثل الدائم

* A/71/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

150416 120416 16-05416 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٦ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة

ترشح البرازيل لعضوية مجلس حقوق الإنسان، ٢٠١٧-٢٠١٩

التعهدات والالتزامات الطوعية عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

الالتزام بالنهوض بحقوق الإنسان كافة في منظومة الأمم المتحدة

١ - تجدد البرازيل التزامها غير المشروط بتحقيق أعلى معايير تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعد المحلي والإقليمي والدولي. وتشارك البرازيل مشاركة تامة في المنظومة العالمية لحقوق الإنسان. ونحن مقتنعون بأن التغلب على العديد من أهم العقبات التي تعترض كرامة ورفاه البشر في كل مكان يتطلب أعمال حقوقهم. ونحن مصممون على الإسهام في عمل مجلس حقوق الإنسان بطريقة بناءة ومبتكرة.

٢ - وتتطلع البرازيل، إذ تستلهم مبادئ العالمية والحوار، إلى أن تظل تشارك مشاركة تامة في المناقشة الجارية بشأن المسائل المؤسسية المتصلة بالمجلس. ومع اقتراب موعد الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء مجلس حقوق الإنسان، يجب أن نغتنم الفرصة لتقييم أنشطته وإنجازاته ولتحسين أساليب عمله.

٣ - ويضطلع محفل مثل مجلس حقوق الإنسان بمسؤولية دعم النظم الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها للجميع ومنع انتهاكات هذه الحقوق. وينبغي أن يدعم مجلس حقوق الإنسان البلدان الملتزمة بالتغلب على ما تواجهه من تحديات في مجال حقوق الإنسان. وبوسع مجلس حقوق الإنسان، من خلال معالجة الثغرة في التنفيذ وزيادة قدرته على العمل كمحافز للتغيير، أن يعزز مصداقيته ومشروعيته، ليس استناداً إلى القيمة المتأصلة لأهدافه فحسب، وإنما كذلك إلى ما يحققه من أثر فعال على أرض الواقع.

٤ - والتنمية وحقوق الإنسان مسألتان مترابطتان تعزز كل منهما الأخرى. وإذا انتخبت البرازيل، ستفي بولايتها واضحة في اعتبارها هذه العلاقة وساعية إلى تجسيدها في أنشطة مجلس حقوق الإنسان.

٥ - وتعتقد البرازيل أن المجلس يكون أكثر فعالية عندما تعمل الدول الأعضاء في مختلف المناطق على النهوض بحقوق الإنسان وتفادي الاستقطاب والسماح للمجلس أن يركز على الحلول. وعند معالجة حالة محددة، لا بد من بذل جهد حقيقي من خلال الحوار والتعاون والمشاركة لتحديد أكثر الطرق فعالية لتحقيق نتائج ملموسة، استناداً إلى شتى الآليات التي

أنشأها مجلس حقوق الإنسان ضمن مجموعة تدابير بناء المؤسسات وحسب الظروف على أرض الواقع. وعلينا أن نكرّس الحوار والتعاون والتواصل باعتبارها الركائز الأساسية لعملنا، بغية تعزيز مجلس حقوق الإنسان وهيئة الظروف للمجلس لتحقيق أهدافه والوفاء بولايته، على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠. ولدى الوفاء بهذه الولاية، سنعمل على توافي تسييس مداولات المجلس بغية كفالة أنجع السبل لتحقيق الأعمال الكامل لحقوق الإنسان في كل مكان. ولا يزال الاستعراض الدوري الشامل من أهم آليات مجلس حقوق الإنسان. وبعد الانتهاء من دورتين كاملتين، حان الوقت للنظر في الإمكانيات المتاحة لمواصلة تحسين الاستعراض الدوري الشامل عن طريق توفير التعاون استنادا إلى التجارب الوطنية والدروس المستفادة على سبيل المثال.

٦ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، يتمثل أحد أدوار المجلس في الإسهام، من خلال الحوار والتعاون، في منع انتهاكات حقوق الإنسان. بيد أن هذا الدور الوقائي قد تم تجاهله نسبيا من جانب المجلس ومنظومة الأمم المتحدة ككل.

٧ - وإذا انتخبت البرازيل، ستسعى إلى إشراك الدول والمجتمع المدني في مناقشة حول كيفية تعزيز البعد الوقائي للمجلس ومنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من خلال استراتيجيات فعالة وشاملة. ويضطلع المجلس، بحكم كونه المنتدى العالمي الرئيسي لحقوق الإنسان، بدور هام في تحديد الحالات والقضايا المثيرة للقلق في جميع أنحاء العالم، وفي تحليل ما يترتب عليها من آثار بالنسبة لحقوق الإنسان. وفي إطار التزامنا بتعزيز الدور الوقائي لمجلس حقوق الإنسان، ستواصل البرازيل أيضا دعم الإجراءات الخاصة للمجلس التي تشكل عنصرا قيّما من عناصر منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ويمكن أن تحتل موقعا يحوّلها العمل بوصفها آليات للإنذار المبكر.

٨ - وإلى جانب المساهمة في تنفيذ ولايات الإجراءات الحالية، عملت البرازيل على وضع إجراءات جديدة. وكان هذا حال الولاية الجديدة للمقرر الخاص المعني بالحقوق في الخصوصية التي أُقرّت بموجب القرار ١٦/٢٨، والتي ستكون بالغة الأهمية في دراسة كيفية إعلاء هذا الحق نظرا إلى أن التكنولوجيا الحديثة تتحدّى الخصوصية على نطاق غير مسبوق.

المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة

٩ - يشكل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها قيمتين أساسيتين ترتكز عليهما شرعية دولة البرازيل وأسسها الديمقراطية. وتتكسّر هاتان القيمتان في الدستور البرازيلي وتتجسّدان في انضمام البرازيل إلى معاهدات حقوق الإنسان الدولية الرئيسية. وتتجلّى هاتان القيمتان في

اعتماد مجموعة من السياسات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفي إنشاء مجموعة من آليات تعزيز الحوار والمشاركة السياسية في صياغة السياسات المعنية وتنفيذها.

١٠ - وبالنسبة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، تؤكد البرازيل من جديد تصميمها على المشاركة في أنشطة مجلس حقوق الإنسان وفقا لمنظور غير انتقائي وموضوعي وعالمي فيما يتعلق بمعاملة حقوق الإنسان، مع تجنب التسييس أو التحيز. وينبغي أن تخضع كل حالة لنفس المعايير الموضوعية وأن تتوجّه كل مداولة نحو تحقيق نتائج ملموسة.

١١ - وفي مجلس حقوق الإنسان، وكذلك في محافل أخرى للأمم المتحدة، تسعى البرازيل إلى بلورة شراكات قادرة على الإفادة من الحوارات بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١٢ - ومن الأمثلة على هذا النوع من المشاركة القرار الذي اشتركت البرازيل في تقديمه إلى الجمعية العامة والذي يؤكد من جديد عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن البرازيل اشتركت في تقديم قرارات بشأن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت البرازيل، بوصفها عضوا في المجموعة الأساسية، في التفاوض بشأن عدة قرارات تقدم بانتظام إلى المجلس، بما في ذلك قرارات بشأن ما يلي: حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وسلامة الصحفيين، وتعزيز حقوق الإنسان من خلال الرياضة والمثل الأولمي الأعلى، والتعاون التقني، والتأثير السلبي للفساد على التمتع بحقوق الإنسان، ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري، والقضاء على التمييز ضد الأشخاص المصابين بالجذام وأفراد أسرهم، وأهمية النظم والآليات الوطنية لمتابعة تنفيذ التوصيات والمقرّرات في مجال حقوق الإنسان.

الالتزام بالنهوض بحقوق الإنسان كافة في البرازيل

١٣ - على الصعيد الوطني، تكرر البرازيل تأكيد تصميمها على مواصلة تعزيز وحماية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بأبعادها المترابطة كافة. وتعطي الحكومة البرازيلية الأولوية للمبادرات التي تربط تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بجهود التنمية في البلد، وذلك لتمكين الناس من التمتع الكامل بحقوقهم.

١٤ - ويتركز تخطيط وتنفيذ السياسات الوطنية لحقوق الإنسان بشكل راسخ في البرنامج الوطني الثالث لحقوق الإنسان الذي اعتمد في عام ٢٠١٠. وهو يحدّد مجموعة من الالتزامات والمبادئ التوجيهية للعمل الحكومي ويعطي الأولوية لحقوق الإنسان باعتبارها

عنصرًا شاملاً ضمن السياسات والآليات العامة. والبرنامج الوطني الثالث لحقوق الإنسان هو نتاج مناقشات واسعة النطاق بين الوكالات الحكومية على المستوى المحلي ومستوى الولايات والمستوى الاتحادي وحركات ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء البلد. كما أن البرنامج يدمج مبادئ عالمية لحقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها في السياسات العامة.

١٥ - وفي السنوات الأخيرة، أحرزت البرازيل تقدماً كبيراً على عدد من الجبهات المتصلة بحقوق الإنسان وحددت المجالات التي لا يزال يتعين مواجهة التحديات فيها.

١٦ - ولقد أحرز تقدم ملحوظ في مجالات عديدة من بينها: مكافحة الفقر المدقع وتعزيز الحق في التمتع بمستوى معيشي لائق؛ وتعزيز الحق في غذاء كاف؛ وتشجيع التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان؛ وتعزيز وحماية حقوق الأطفال والمراهقين والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة؛ ومكافحة جميع أشكال التمييز وتعزيز أعمال حقوق الإنسان للجميع، مع التركيز بشكل خاص على السكان المنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية، بالنظر إلى ما يعانونه من تهميش اقتصادي واجتماعي تاريخياً منذ أمد طويل؛ ومكافحة جميع أشكال العنف والتمييز القائمة على نوع الجنس وتعزيز جميع حقوق المرأة؛ وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للفئات الضعيفة؛ ومناهضة التعذيب؛ وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛ وضمان الحق في الحصول على المعلومات العامة وإعمال الحق في الذاكرة والحقيقة.

١٧ - وتؤكد البرازيل من جديد، إذ تقرُّ بوجود تحديات متبقية، التزامها بمعالجة الثغرات القائمة وردمها.

١٨ - وتدرك البرازيل أن الأنشطة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وهيئات وآليات منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفّرت لنا فرصاً قيّمة للتوصل إلى فهم أفضل لهذه التحديات والتغلب عليها. وتشير الدعوة الدائمة التي توجهها البرازيل إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة منذ عام ٢٠٠١ إلى ثقة البرازيل في فعالية هذه الآليات.

الالتزام بمواصلة دعم أنشطة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة

١٩ - تؤكد البرازيل من جديد التزامها بدعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بغية الاضطلاع بولايتها بشكل فعال. وستواصل البرازيل استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز

مساهمتها في المساعدة التقنية وبناء القدرات في نطاق مجلس حقوق الإنسان وفي إطار الشراكة مع المفوضية.

٢٠ - وتعلق البرازيل أهمية كبيرة على تحقيق الإمكانيات الكاملة لمجلس حقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لدعم التعاون مع البلدان الساعية إلى معالجة التحديات الخاصة بكل منها، والتي قد تفتقر إلى القدرات اللازمة في هذا المجال. وبينما ندرك ونواجه التحديات التي نخصنا على نحو يتسم بالانفتاح والشفافية، فإننا ندعم على نحو متزايد التعاون الدولي من خلال السياسات والممارسات المبتكرة.

٢١ - ولقد كان من دواعي سرور برازيليا أن تستضيف، بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، اجتماع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المتعلق بالعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، في الفترة من ٣ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ولقد ضمَّ هذا الاجتماع الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والخبراء العاملين بشأن حقوق الإنسان للسكان المنحدرين من أصل أفريقي من المنطقة بأسرها. وأتاحت المناقشات حول مواضيع العقد - الاعتراف والعدالة والتنمية - للدول والجهات صاحبة المصلحة الأخرى فرصة مفيدة لتبادل الخبرات وتعزيز الالتزامات بالنهوض بحقوق الإنسان للسكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٢٢ - ومن الأهداف الأساسية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ألا يخلّف الركب أحدا وراءه. وبالنسبة للبرازيل، فإن منظور حقوق الإنسان هو الأساس الذي تركز عليه جميع جوانب خطة عام ٢٠٣٠ التي تتوخى إيجاد عالم يسود كافة أرجائه احترام المساواة وعدم التمييز. وستعمل البرازيل، بصفتها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، على ضمان أن يؤدي تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ إلى احترام وحماية وإعمال الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فضلا عن الحق في التنمية. وبينما نسعى جاهدين إلى القضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة وتعزيز السياسات الشاملة من الناحيتين البيئية والاجتماعية، فإننا نعمل في نهاية المطاف على تعزيز حقوق الإنسان والوصول أولاً إلى أشد الفئات تخلفا عن الركب.

التعهدات الطوعية

٢٣ - وفي ضوء ما ذكر أعلاه، تتعهد البرازيل القيام بما يلي:

- (أ) مواصلة المشاركة بعمّة في أنشطة مجلس حقوق الإنسان، وفي الحوار مع الهيئات والآليات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، استناداً إلى مبادئ العالمية والحياد والموضوعية واللاانتقائية، من خلال تعزيز الحوار والتعاون الدولي؛
- (ب) الإسهام في الحوار الجاري بشأن تعزيز كفاءة وفعالية مجلس حقوق الإنسان في الاضطلاع بولايته، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز البعد الوقائي لولاية المجلس؛
- (ج) السعي إلى إشراك أعضاء المجلس بشأن مواصلة تحسين وتعزيز الاستعراض الدوري الشامل؛
- (د) مواصلة دعم الأنشطة في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات، بالتشاور مع الدول المعنية واستناداً إلى الأولويات التي تحددها، من أجل الإسهام في تنفيذ التوصيات المقبولة في إطار الاستعراض الدوري الشامل أو الواردة من أي آلية أخرى في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان؛
- (هـ) تنفيذ التوصيات المقبولة في إطار الاستعراض الدوري الشامل والواردة من الآليات الأخرى في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان تنفيذاً فعالاً؛
- (و) الوفاء بالتزامها بتعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، على نحو يتماشى مع الخبرة القيّمة المكتسبة بالفعل في هذا المجال، وتعزيز أوجه التآزر والتعاون بين مجلس حقوق الإنسان وهيئات وآليات حقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛
- (ز) تعزيز واحترام مبادئ المساواة وعدم التمييز، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالتمييز الديني والتعصّب والعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب وعنف وتمييز ضد الفئات الضعيفة؛
- (ح) مواصلة مشاركتها الكاملة في جميع المناقشات المتعلقة بأهمية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الإنترنت، ولا سيما الحق في الخصوصية والحق في حرية التعبير؛
- (ط) المتابعة في التزامها الثابت بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مع التركيز على القضاء على العنف ضد النساء والفتيات وتعزيز المشاركة الكاملة للمرأة ودورها القيادي في المجالات السياسية والاقتصادية؛

- (ي) مواصلة الالتزام باستكمال التفاوض بشأن صك قانوني دولي عن حقوق كبار السن؛
- (ك) مواصلة مشاركتها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للأطفال والمراهقين، مع التركيز على مكافحة العنف ضد الأطفال، والاستغلال الجنسي للأطفال وعمل الأطفال؛
- (ل) مواصلة مشاركتها في تعزيز وحماية الحق في التمتع بأرفع مستوى يمكن الحصول عليه من الصحة البدنية والعقلية الذي يساهم في أعمال العديد من حقوق الإنسان الأخرى ويتوقف عليه؛
- (م) مواصلة التشديد على أهمية تنفيذ الحق في التنمية، الذي يشكل أداة هامة للتغلب على التحديات لمستقبلنا المشترك، بما في ذلك الفقر، وعدم المساواة، والجوع، والبطالة، وعدم إمكانية الحصول على المياه النظيفة والمرافق الصحية، ومحدودية مصادر الطاقة والموارد الطبيعية؛
- (ن) مواصلة تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم، وذلك لضمان مشاركتهم الكاملة في المجتمع؛
- (س) تعزيز الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان لجميع المهاجرين واللاجئين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، ومكافحة التمييز والوصم ضد هؤلاء الأفراد؛
- (ع) مواصلة الانخراط في تعزيز تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية.